

الخطة العالمية 2030 بشأن التنمية المستدامة

ماذا ومن ومتى وأين ولماذا

من ومتى وأين

تم إقرارها من قبل **193** دولة

في قمة تاريخية حول التنمية
المستدامة في نيويورك، الولايات
المتحدة الأمريكية

2015

ماذا؟

العمل على تحقيق التنمية المستدامة من
خلال تعزيز:

النمو الإقتصادي

زيادة الرفاه الإجتماعي

حماية البيئة

ببلوغنا عام 2030

وذلك من خلال أهدافها ال17

لماذا؟

الأهداف الإنمائية للألفية



8 أهداف

البلدان النامية والأكثر فقرًا

أعدها خبراء

تركز على المجتمع

أهداف التنمية المستدامة



17 هدف

كل بلدان العالم

تم إعدادها بالشراكة مع المجتمع المدني

تركز على التنمية المستدامة (النمو الإقتصادي،

الشمول الإجتماعي، حماية البيئة)

17 هدف عالمي ومتكامل وتغييري





القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان



القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة



ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار



ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع



تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات



ضمان تو افر المياه
وخدمات الصرف
الصحي للجميع



ضمان حصول
الجميع بتكلفة
ميسورة على خدمات
الطاقة الحديثة
الموثوقة والمستدامة



تعزيز النمو
الاقتصادي المطرد
والشامل للجميع
والمستدام، والعمالة
الكاملة والمنتجة،
وتوفير العمل اللائق
للجميع



إقامة بنى تحتية
قادرة على الصمود،
وتحفيز التصنيع
الشامل للجميع
والمستدام، وتشجيع
الابتكار



الحد من انعدام
المساواة داخل
البلدان وفيما بينها



جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة



ضمان وجود أنماط استهلاك و إنتاج مستدامة



اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثاره



حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة



حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي



السلام والعدل والمؤسسات القوية



تعزيزوسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

التكامل بين الأهداف



12 غاية، 7 منها مرتبطة بشكل أو بآخر بمكافحة الفساد



- الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما
- إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات
- ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات
- كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية
- تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة
- الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030